

الاصلاحات المالية هي الأساس والنقدية تحصيل حاصل

أواخر عام 1991 كلف مجلس الوزراء ثمانية خبراء اقتصاديين وضع تقرير عن الاصلاحات المطلوبة من أجل معالجة تدني سعر صرف الليرة، وثبتت الاسعار وتفعيل انتاج القطاع العام. الخبراء الثمانية كانوا سمير المقدسي، هشام البساط، ايلى يشوعي، كمال حمدان، ايلى عساف، حسن عوضة، امين علامة ومروان اسكندر. وتقريرهم قدم الى المسؤولين في 5 ايار 1992، وشهدت شوارع بيروت تظاهرات ضد التضخم وتدني سعر صرف الليرة في 6 ايار 1992، فاستقالت حكومة عمر كرامي في اليوم ذاته، وحلت محلها حكومة كان همها انجاز الانتخابات في حزيران 1992. ولم يحظ التقرير بأي اهتمام، بل ان حكومة الانتخابات أهملت كلية الفقرة المتعلقة بالخصوصية. فريق الاختصاصيين لا يزال متكملاً باستثناء وفاة أمين علامة الذي كان مصطفياً متميزاً، وهو تمنع عن توقيع التقرير لانه كان يعتبر ان التشديد على دور القطاع الخاص وعمليات التخصيص كان يجب ان يحظى باهتمام اكبر. ونذكر ان عام 1992 حينما كان ميشال الخوري حاكم مصرف لبنان شهد أكبر انهيار لسعر صرف الليرة من 880 ل.ل. للدولار في شباط 1992 الى 2850 ل.ل. في ايلول من ذلك العام. وبما ان التقرير كان بالغ الاهمية ولا يزال لان اهمال توصياته اسهم في تردي الاوضاع، وأن الحاجة الملحة هي الى اصلاحات من النوع المقترن، فإن المقال يحمل ضمناً توافقع سبعة خبراء غاب منهم المرحوم امين علامة". ان الاداء الاداري في لبنان اصبح في الظروف الراهنة عائقاً أساسياً في مواجهة الازمة الاقتصادية والاجتماعية. وهذه الادارة تعاني ضعف الانتاج والرقابة وتقصي البطالة المعقّدة وانعدام الحساب الاقتصادي وعدم توافر التجهيزات الحديثة والعنصر البشري الكفي وانتشار الفساد والرشوة والمحسوبيّة. وهذه الامور كلها باتت تتخطى على كلية اقتصادية واجتماعية باهظة لم يعد في وسع الاقتصاد اللبناني تحمل اعبائها. فقد أصبحت حصة الادارة العامة مما ينتجه المقيمين غير متناسبة مع حجم ونوعية الخدمات العامة التي توفرها هذه الادارة للمواطنين. ان المشكلة المطروحة على هذا الصعيد ليست ذات طابع اداري بحت، بل هي تعكس في جانب اساسي منها واقع الحياة السياسية اللبنانية عموماً التي لا تزال شديدة التاثير بالاعتبارات الطائفية والمذهبية والعائلية المنسجبة باشكال مختلفة على مجمل اداء القطاع العام والسلوك الاداري.اما في لبنان، فقد كان لنتائج العجز في موازنة العام - وكل - الاثر الاهم في استحال ظاهرة التضخم. وقد بلغت نسبة العجز الى اجمالي الانفاق في السنوات الخمس الاخيرة مستويات مرتفعة جداً فاقت السبعين في المئة عام 1987 وارتفعت من ثم الى نحو 85 في المئة في الاعوام 1988-1990-1991. وحسب الاحصاءات الاولية المتوفّرة لدى مصرف لبنان ووزارة المالية فان هذه النسبة تراجعت الى نحو 57 في المئة عام 1991. مع الاشارة الى ان الارقام العائدة الى هذا العام بحاجة الى مزيد من التدقيق، خصوصاً لجهة التأكيد من انها تشمل اجمالى انفاق القطاع العام. وإذا كان تنايم العجز قد تولد حتى عام 1990 عن التزامن بين فقدان السيطرة على الموارد الحكومية من جهة والتلوّع في الانفاق من جهة ثانية، فإن عام 1991 قد تميز بتحسن ملحوظ في الواردات ولكن قابله ارتفاع في الانفاق، ولا سيما الانفاق الجاري. ان استمرار العجز الكبير في الموازنة يعني استمرار ضخ السيولة النقدية بمعدلات عالية، مع ما تولده من ضغوط على الاقتصاد الوطني وبالتالي على سوق القطع، خصوصاً في ظل اوضاع غير مستقرة. ان أولى القضايا الرئيسية المطروحة تتمثل في برمجة عملية السيطرة على هذا العجز وبالتالي على كبح آثاره التضخمية كمقدمة لمعالجة العوامل الأخرى المولدة للتضخم الذي يفرض على شرائح واسعة من المواطنين، خصوصاً ذوي الدخل المحدود، ضرورة فعلية فاسية ويسعى نشاطات غير ملائمة لنمط النمو الاقتصادي المطلوب، ولا سيما المضاربات ذات الواقع السلبي. وكلما نجح لبنان في السيطرة على الوضع النقدي، تعززت الثقة وقويت التوقعات الايجابية في مستقبله الاقتصادي. ان القضية الرئيسية الثانية التي تواجه الاقتصاد اللبناني في المدىين القصير والمتوسط تتمثل في الاستخدام الكامل للطاقة الانتاجية المتاحة راهناً، وفي تحديتها وتوسيعها مستقبلاً في ضوء خطة اعادة اعمار لبنان. وبمقدار ما تنجح في معالجة هذه القضية، توفر في الوقت ذاته فرصاً اكبر لتعينة الموارد البشرية اللبنانية المتاحة حالياً ومستقبلاً، ولاستعادة الطاقات البشرية المهاجرة.

السياسة المالية:

ان برمجة انخفاض العجز المالي في القطاع العام الذي يشمل الموازنة العامة والموازنات الملحة والمستقلة، تشكل المدخل الاساسي لاعادة التوازن المالي. ان الاستمرار في الانفاق غير المجدى وارتفاع فاتورة الاجور الاجمالية في القطاع العام بصورة غير مبرمجة، دون ان يتراافق ذلك مع الزيادة المطلوبة في الواردات الحقيقة، يضاف الى ذلك جملة ضغوطات سياسية وامنية كانت لها تأثيرات سلبية على الوضع الاقتصادي. ان اللجنة، بغية اعادة ضبط الوضع المالي للقطاع العام، ترى ضرورة اتخاذ الاجراءات التالية: تحديد سقف أعلى لانفاق القطاع العام لا يتجاوز 1700 مليار ليرة عام 1992، على ان يتزامن ذلك مع خفض نسبة العجز في موازنة القطاع العام بحيث لا تزيد عن حد أقصى قدره 35 في المئة من مجموع الانفاق على هذا القطاع.

ويتطلب ذلك بالضرورة زيادة الواردات العامة من ضرائب ورسوم الى 1100 مليار ليرة . وبالاستناد الى هذه السقوف والى التقديرات الاولية للناتج المحلي القائم لعام 1992 يفترض ان ترتفع نسبة الواردات العامة الى ما بين 20-25 في المئة من هذا الناتج وان يتراجع العجز الى ما بين 10 - 12 في المئة منه. وفي ضوء التطورات النقية الجارية، ترى اللجنة انه من المفيد برجمة اتفاق القطاع العام على أساس فصلي ، مما يسمح بمراجعة منتظمة للأداء المالي للحكومة وادرات القطاع العام وتقييم فاعلية الخطوات التي تقررت سابقاً والتي قد يتوجب اتخاذها مستقبلاً مع استمرار التقيد الصارم بالسقوف المحددة لعجز القطاع العام ككل والبالغ 35 في المئة من مجموع الانفاق العام. واضافة الى تحديد سقف الإنفاق الحكومي لعام 1992 تدعو اللجنة الى تحديد سقف لاقتراض الدولة من مصرف لبنان في حدود العشرة في المئة من هذا الإنفاق كحد أقصى على ان يقسط هذا الاقتراض شهرياً بشكل متساو على مدار السنة، علماً ان اللجوء الى مصرف لبنان يبقى أكثر أنواع الاقتراض توبيداً للتضخم. أما ما تبقى من تمويل للعجز المبرمج فيتم بواسطة سندات الخزينة وذلك بصورة مؤقتة الى حين عودة التوازن المالي. كما ان اللجنة ترى ان سياسة الدولة المالية يجب ان ترمي خلال السنوات الثلاث القبلة الى الاستمرار في التقليص التدريجي للعجز وصولاً الى تأمين التوازن الكامل بين الموارد الحقيقة للدولة ونفقاتها. وإذا كانت عملية اعادة الاعمار تتطلب اتفاقاً متزايداً لا توافر للدولة القدرة على تمويلها كاملاً، فإن العجز المحتمل في هذه الحالة ينبغي ان يكون مرتبطاً بصورة مباشرة بتمويل المشاريع ذات الطابع الاعماري والإنمائي وبنسب تحدد في ضوء المعطيات السائدة في حينه.

السياسة النقدية والمصرفية:

ان اهداف السياسة النقدية لا يمكن تحقيقها بمعزل عن الانضباط في السياسة المالية. وترى اللجنة في ظل الاوضاع الراهنة ضرورة ابقاء سياسة الضبط النقدي. وينطبق هذا على نسب الاقتراض في سندات الخزينة. وعند استقرار الوضع المالي والنقد لا تعود ثمة حاجة الى سياسة الزام المصادر الاقتراض في سندات الخزينة. كما ان اللجنة تود التأكيد على ان تبقى سياسة سعر الصرف تعكس القوى الاساسية في السوق مع استمرار مصرف لبنان في الحد من القليبات الحادة وتأمين الانتظام في سوق القطع. ان الواقع الراهن المتمثل في المستوى المرتفع لنسبة الودائع بالعملات الأجنبية الى مجمل الودائع ليس سوى انعكاس لعدم استقرار الاوضاع المالية والنقدية ولما يولده عدم الاستقرار هذا من توقعات غير ايجابية لدى المدخرين والمستثمرين. وهذا الواقع يضعف بدوره فاعلية السياسة النقدية التي تتركز أساساً على ضبط الوضع النقدي بالعملة الوطنية وتشدد اللجنة في هذا الاطار على ان التزام الدولة موجبات السياسة المالية الرامية الى تحقيق هدف اعادة التوازن المالي التدريجي من شأنه تعزيز الثقة بالعملة الوطنية وبالتالي تخفيف ظاهرة الدولرة."في نهاية هذا الاسبوع سيتم على الارجح تشكيل الحكومة العتيدة، ويعود الفضل في ذلك الى المدير العام للامن العام والرئيس سعد الحريري وبتشجيع من رئيس الجمهورية اقر مجلس النواب اخيراً قانون مكافحة الفساد. ان الفساد، يا سعادة النواب الاكارم، لا يصلح من غير ان تكون هناك حكومة الكترونية.